دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإستقرار الامني وأثره على التنمية الإقتصادية في مصر : ظاهرة الأمنوتنموية
المصدر:	المجلة العلمية للبحوث التجارية
الناشر:	جامعة المنوفية - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	عبدالمهدي، محمد عشري حسن
المجلد/العدد:	س1, ع1,4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	37 - 76
رقم MD:	687322
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التنمية الإقتصادية، الإستقرار الأمني، ظاهرة الأمنوتنموية، المجتمع المصري، مصر، التنمية المستدامة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/687322

© 2019 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الاستقرار الأمني وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر "ظاهرة الأمنوتنموية"

د. محمد عشري حسن عبد المهدي*

* د/ محمد عشري حسن عبد المهدي: حاصل علي الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة حلوان 2009، والماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية من جامعة حلوان 2004، وعمل مساعدًا لمستشار رئيس جامعة حلوان للشئون الاقتصادية والعلاقات الخارجية، ثم محاضرًا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري جامعة الدول العربية، ويعمل حاليًا مدرس بقسم الاقتصاد بالأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة "مودرن أكاديمي". الاهتمامات البحثية: الاقتصاد الدولي، السياسات الاقتصادية، التنمية الاقتصادية.

E_ Mail:drmohamed_elashery42@yahoo.com

ملخص البحث:

يحظى موضوع الاستقرار الأمني باهتمام كبير خلال الأيام الحالية؛ نظرًا لما له من آثار عديدة، لذا تحرص الدول على الاهتمام بالاستقرار الأمني باعتباره عصب التنمية. ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في قياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1980- 2013).

وللوصول إلى هذا الهدف قام البحث باستخدام البحث نموذج قياسي VAR وذلك من خلال أسلوبين قياسيين مختلفين هما: أ- اختبار سكون المتغيرات Unit Root، اختبار التكامل المشترك Co-integration، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM. ب- اختبار جرانجر للسببية. وقد توصل البحث إلى أظهرت نتائج اختبار الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى، إلا أنها مستقرة في الفروق الأولى. كما أكدت نتائج اختبارات نموذج تصحيح الخطأ على أن حد تصحيح الخطأ ذات إشارة سالبة ومعنوية، حيث بلغ الانحراف الفعلي للاستقرار الأمني عن التوازن يصحح كل سنة بحوالي 0.0713%. إلى جانب أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين – علاقة تبادلية – بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسات الاستقرار الأمني، حيث بينت الدراسة أن الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة، وبالتالي السعي نحو تحقيق الاستقرار الأمني بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. وكذلك تفعيل دور الوزارات المعنية بحيث تكون قادرة على ضبط التوسع النقدي في الإنفاق على الأمن كأن لا يسمح لهذا الإنفاق بأن ينمو إلا بمعدل يتناسب مع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كلمات دالة:

_ نموذج VAR. _تنمية اقتصادية. _اختبار جرانجر للسببية.

_استقرار أمني. _متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. _نموذج ECM.

Abstract:

The Issue of Security Stabilization" has been of great interest within the current days, because it has various influences, therefore the countries concern studying Security Stabilization as the main source for development.

The general aim of this research is to measure the impact of Security Stabilization on Egyptian economic development within period.(2013-1980)

The stationary test for the time Series analysis have been applied and the Augmented Dickey-Fuller test (ADF) remedial measures of autocorrelation in the data has been used. The most results of the research indicated that there were a Non significant in Unit Root Test but significant in first differences Test. Also significant in ECM Model but Negative . there are casualty relation between Security Stabilization and Economic Development in Egypt.

This research concluded to review of Security policies , and how to achieve the Security Stabilization , don't exceed the Security Expenditure according to increase the Per Capita Income.

Key words:

-VAR Model . -Casualty Granger Test;. -Error Correction Model..

- Per capita Income, Economic Development. Security Stabilization.

1.الإطار العام للبحث

مقدمة:

يعتبر الأمن المحرك الأساسي والحقيقي للتنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، كما أن الأمن يعد بمثابة الداعم للتنمية المستدامة؛ لذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن، واعتباره عصب التنمية، باعتباره من أهم الواجبات التي تقوم عليه الدول، لذا تسعى الدول نحو تسخير وتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق هذا الأمن بما يكفل ضمان التنمية.

"ظاهرة الأمنوتنموية"

كما يمكن القول بأن الأمن والتنمية صنوان لعمله واحدة، باعتبار أن أي خلل في أحدهما يؤثر على الآخر؛ إذ أن الأمن يشير إلى مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة كيانها واستقرارها، وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات في مواجهة المشكلات التي تواجهها في مختلف المجالات. أما التنمية فتعني توفير كافة الاحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة؛ وهو ما يعكس الارتباط الشديد بين قدرة الدولة على إشباع الحاجات وتوفير المتطلبات الأساسية للأفراد والجماعات الوطنية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، وبين حجم الأمن الذي ينبغي أن تنعم به، دون إغفال تأثير الجوانب المادية والعسكرية التي قد تفرضها البيئة الدولية، وهو الأمر الذي يجعل من ارتباط التنمية الاقتصادية بالأمن مسألة جوهرية في حالة تأثر الأوضاع التنموية على أمن وبقاء الدولة ذاته، وبصفة خاصة في الدول النامية؛ حيث تفرض عليها كثرة التوترات والنزاعات الحدودية والإقليمية العنيفة (المسلحة) الاهتمام بموضوعات مثل: الأمن القومي والأمن الوطني أكثر من موضوعات الأمن الإنساني (شديد الصلة بالتنمية)، باعتبار أن هذا الجانب يصلح لدول العالم المتقدم بدرجة أكبر منه لدول العالم النامي؛ إذ أن الدول المتقدمة تنجح في توفير كافة المتطلبات الأساسية للأفراد بعكس الدول النامية التي تعجز عن توفير هذه المطالب، وهو ما يؤدي إلى زيادة الصراعات والتوترات والنزاعات والخلافات بسبب تدهور مستويات التنمية بها.

أي أنه إذا وجد الاستقرار الأمني في أي دولة فمن الطبيعي أن تتواجد التنمية الاقتصادية بها، بغض النظر عن موارد تلك الدولة، سواء كانت هذه الدولة تمتلك موارد اقتصادية ضعيفة أو قوية، حيث أنه لا توجد دولة في العالم إلا ولديها موارد اقتصادية، إلا أن عدم وجود استقرار أمني قد يدفع الدولة إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية المالية والنقدية، وتردي الأوضاع المعيشية والإنسانية بهذه الدولة. وهذا يعني أن التنمية تعد بمثابة المتغير التابع في الدول النامية بينما يصبح الأمن المتغير المستقل. على عكس الدول المتقدمة إذ أن الأمن يمثل متغيرًا اقتصاديًا تابعًا، بينما تمثل التنمية المتغير المستقل. وهو ما يستدعي دراسة أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في مصر باعتبارها دولة نامية.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على العلاقة أو الارتباط أو التزاوج بين الأمن والتنمية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية في ظل محددات التنمية الاقتصادية؟ وما هو اتجاه العلاقة السببية بينهما؟

2- ما هي القنوات التي يتم من خلالها نقل أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية؟ وما هي درجة الاستجابة بين كل منها؟

3- ما هي الآثار المختلفة للاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية، سواء كانت على مستوى الاقتصاد الكلي، أو مستوى الاقتصاد الجزئي؟

فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية الأساسية في البحث في "أنه من المتوقع أن يؤثر غياب الاستقرار الأمني (الاضطرابات الأمنية) تأثيرًا سلبيًا على التنمية الاقتصادية في مصر".

هدف الدراسة:

استنادًا إلى الخلاف القائم بين المدارس الفكرية والدراسات التطبيقية حول طبيعة أثر الأمن على التنمية الاقتصادية واتجاهه، تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على محددات التنمية الاقتصادية، وموقع الأمن بينها.
- التعرف على مفهوم الاضطرابات الأمنية وأنواعها.
- تحديد مدى وقوة واتجاه العلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.
- تحديد قنوات تأثير الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية؟
- قياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية من خلال قنوات انتقال هذا الأثر على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

أهمية الدراسة:

إن تحديد العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية وطرق تفاعل تلك العوامل يساعد إلى حد كبير واضعي السياسة الاقتصادية على تفهم عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي التأثير على نتائجها؛ ومن هنا تنبع أهمية الدراسة حيث تحاول الدراسة تحديد العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية، كذلك إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستقرار الأمني في دفع التنمية الاقتصادية، والسبب في تحسين أداء الأمن لتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

يتمثل محور الدراسة في "معرفة أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية"، ولذا سوف تنقسم منهجية الدراسة إلى إطارين أحدهما نظري، والآخر تطبيقي؛ حيث يقوم **الإطار النظري** على تحليل العلاقة ما بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية، في حين يسعى **الإطار التطبيقي** بالاشتقاق النظري لمتغيرات النموذج وإدراجها في نموذج قياسي

VAR من خلال المقارنة بين مجموعة من أهم النماذج القياسية التي تم استخدامها في الدراسات التطبيقية لتقدير العلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.

خطة الدراسة:

يتناول البحث مجموعة من المحاور يقع في مقدمتها: المحور الأول بعنوان التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق؛ حيث يتناول هذا المحور: مفهوم التنمية الاقتصادية، ونظريات التنمية الاقتصادية، محددات التنمية الاقتصادية، في حين يناقش المحور الثاني: الإطار النظري للاستقرار الأمني من خلال تناول مفهوم الاستقرار الأمني، ومحدداته والعلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية، وينتهي البحث بقياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في مصر. وذلك على النحو التالي:

2. التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق:

1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير التي من شأنها إحداث تغير في بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتسعى في المقام الأول إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وبحيث يستفيد منها غالبية عظمى من أفراد المجتمع. وهو ما يعني أن التنمية الاقتصادية لا تهدف إلى تحقيق تغيير كمي فقط، وإنما تحقق تغييرًا وصفيًا أيضًا في هيكل وبنيان الاقتصاد القومي (Ray, Debraj, 2009).

2.1. نظريات التنمية الاقتصادية:

هناك ثلاث نظريات أساسية تفسر حدوث التنمية الاقتصادية: النظرية **الأولى** وهي نظرية الدفعة القوية theory of Big Push وتنسب إلى "بول روزنشتين رودان Paul Narcyz Rosenstein- Rodan (1943)"، أما النظرية **الثانية** فيطلق عليها نظرية النمو المتوازن Theory of Balanced Growth وتنسب إلى "راجنر نوركس Ragnar Nurkse"، بينما يطلق على النظرية **الثالثة** نظرية النمو غير المتوازن Theory of Unbalanced Growth وترجع تسميتها إلى البرت هيرشمان "Albert O. Hirschman".

1.2.2. نظرية الدفعة القوية:

ترى هذه النظرية أنه لكي تتحقق التنمية الاقتصادية لأي دولة بوجه عام والدول النامية بوجه خاص فلا بد من إحداث دفعة قوية في عجلة الاقتصاد القومي، وتتمثل هذه الدفعة في زيادة تدفقات رؤوس الأموال، والاستغلال الأمثل للموارد

المتاحة، ويعلل ذلك بأن الدفعة القوية تعد أمرًا حتميًا لثلاثة أسباب: **أولهما** عدم قابلية دول الإنتاج للتجزئة Indivisibility in Production Function، **وثانيهما** عدم قابلية الطلب للتجزئة Indivisibility in Demand، **وثالثهما** عدم قابلية المعروض من المدخرات للتجزئة Indivisibility in the Supply of Savings.

ويفترض إتباع هذه النظرية توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال في مراحل التنمية الأولى بما يمكن من إقامة بنية أساسية ومشروعات متكاملة، وهو ما تفتقد إليه الدول النامية، إذ أنها تفتقر إلى وجود رؤوس أموال كبيرة، ومن ثم تعاني من ندرة رؤوس الأموال، كما أن إقامة البنية الأساسية والمشروعات المتكاملة دفعة واحدة يتطلب قدرًا كبيرًا من المهارات الفنية للإشراف على هذه المشروعات، إضافة إلى أن نجاح هذه المشروعات يستدعي وجود أسواق مالية منظمة وأجهزة لتعبئة المدخرات المحلية، وهو أيضًا ما تفتقر إليه الدول النامية (Roder, 1957).

2.2.2. نظرية النمو المتوازن:

يمكن القول بأن نظرية النمو المتوازن The Theory of Balanced Growth امتدادًا لنظرية الدفعة القوية، وتحدث التنمية الاقتصادية – من وجهة نظر هذه النظرية – من خلال وجود حجم كبير من الاستثمارات في عدد من القطاعات المتزامنة؛ مما يؤدي إلى حدوث تكامل للطلب بين هذه القطاعات، وهذا بدوره يساعد في اتساع حجم السوق، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث التنمية الاقتصادية (Nurkse, Ragnar, 1961)

وتواجه هذه النظرية نقدًا شديدًا، باعتبار أن تطبيقها يفترض وجود قطاعين مستقلين داخل الاقتصاد القومي الواحد للدولة النامية: **أحدهما** قطاع صناعي متقدم، **والآخر** قطاع صناعي تقليدي (متخلف) وهو ما يشبه إلى حد كبير الاقتصاد المزدوج، كما تفترض هذه النظرية البدء في التنمية من الصفر، وهو ما يتناقض مع الواقع، نظرًا لوجود تطورات تاريخية لبعض القطاعات (Misra and. Puri, 2010).

3.2.2. نظرية النمو غير المتوازن:

تقوم هذه النظرية على فكرة مؤداها أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بتنمية بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة، ثم تمتد مظلتها بعد ذلك لتشمل القطاعات الأخرى بالاقتصاد القومي. وتقوم هذه النظرية على نموذج "ألبرت هيرشمان"، حيث تركز على أن التنمية الاقتصادية تقوم – بصفة أساسية – في عدد معين من الصناعات أو القطاعات التي تتميز بأنها تشجع على القيام بالاستثمار في الصناعات أو القطاعات الأخرى، وهو ما يحمل في طياته نوعًا من الغموض حول التعرف على مثل هذه الصناعات أو القطاعات، خاصة في ظل ندرة رؤوس الأموال، وافتقار الدول النامية إلى منظمين قادرين على اتخاذ قرارات استثمارية، وهو ما يقتضي تقرير أولويات معينة لمشروعات الاستثمار وفقًا لفاعليتها من حيث تحفيز الاستثمار.

وفي ضوء هذه النظرية فإنه يتم المفاضلة بين نوعين من التنمية الاقتصادية:

- **أحدهما:** التنمية من خلال إحداث فائض في المقدرة الإنتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعي، وذلك بالنسبة للطلب عليها من قبل فروع النشاط التي تقوم بالإنتاج مباشرة.
- **الآخر:** التنمية من خلال إيجاد عجز في رأس المال الاجتماعي المتاح لفروع النشاط.

ويعاب على هذه النظرية أنها ترى أن التنمية الاقتصادية تقوم على الأفراد وليس السياسات، وأن هذه التنمية تتم دون وجود خطة شاملة (Kala and césar, 2005).

3. محددات التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستقرار الأمني:

اتجهت أدبيات الفكر الاقتصادي المتعلقة بالتنمية الاقتصادية إلى دراسة أثر الاستقرار الأمني والسياسي كمحدد من محددات التنمية الاقتصادية، فقد استخدمت دراسة عددًا من المؤشرات التي تعكس الاستقرار الأمني، مثل: عدد الثورات، والاغتيالات والانقلابات، وأوضحت أن هذه المؤشرات تؤثر سلبيًا على معدلات التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن الاستقرار الأمني يلعب دورًا كبيرًا في عملية التنمية الاقتصادية (Barro, 1991).

بينما استخدمت دراسة أخرى متغير مؤشر الديمقراطية Freedom Houses Political Right Index للتعبير عن الاستقرار الأمني كمحدد من محددات التنمية الاقتصادية؛ باعتبار أن الاستقرار الأمني يسمح بممارسة الديمقراطية، ويتضمن هذا المؤشر مؤشرين هما: مؤشر الحقوق السياسية، ومؤشر الحقوق المدنية وتتراوح قيمته بين الصفر (أقل مستوى من الديمقراطية)، والواحد (أعلى مستوى من الديمقراطية)، وذلك خلال قيامها بقياس أثر الديمقراطية على التنمية في الأجل الطويل بالتطبيق على 138 دولة خلال الفترة (1960- 1994)، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والنمو علاقة غامضة (Barro, 1997).

إلا أن هناك بعض الدراسات التي ارتأت أنه كلما ارتفع مؤشر الديمقراطية فإن ذلك يتبعه انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، والعكس صحيح (Iqbal, 2005). وقد توصلت دراسة أخرى لنفس النتائج (Diamond, 2003).

وقد رأت بعض الدراسات أن هناك بعض المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول، مثل: ضعف الانفتاح الخارجي مع دول العالم، وانخفاض التسجيل في المدارس الابتدائية (أي ارتفاع نسبة التسرب التعليمي)، ارتفاع نسبة الإنفاق العام كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع معدلات النمو السكاني، إلى جانب انخفاض معدل الاستثمار

كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذه العوامل كفيلة أن تجعل النمو الاقتصادي عرضة لرد فعل عكسي للصراعات والعنف التي تتخذ شكلًا من أشكال الاضطرابات الأمنية والحروب (Artadi & Sala-i-Martin, 2003).

وفي دراسة أخرى عرضت أن النمو الاقتصادي في بعض الدول ربما يكون له رد فعل مختلف عن باقي المناطق في العالم فيما يتعلق بالاضطرابات الأمنية عابرة القوميات وكذلك محددات النمو الأخرى، فعلى سبيل المثال عجزت بعض الدول الأفريقية عن زيادة الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى رد فعل عال في نمو الاضطرابات الأمنية أكبر من المناطق الأخرى، كما أن الأمراض تستشري في أفريقيا بسبب الاضطرابات الأمنية (Blomberg, Hess & Orphanides, 2004).

4. الاستقرار الأمني

1.4. مفهوم الأمن لغة واصطلاحاً: بالرجوع إلى التأصيل النظري لمفهوم الأمن لغة واصطلاحًا، نرى أن كلمة الأمن جاءت من الفعل (أ م ن). (فعل: ثلاثي لازم متعد بحرف). أَمِنْتُ، آمنُ، يَأْمَنُ، إِئْمَنْ، مصدر أَمْنٌ. أَمانٌ، أَمَانَةٌ. ومنها. "أَمِنَ الرَّجُلُ" :اطْمَأَنَّ وَلَمْ يَخَفْ. "أَمِنَ مِنْهُ بَعْدَ جُهْدٍ جَهيدٍ" :سَلِمَ مِنْهُ، نَجا مِنْهُ. "أَمِنَ مِنْ شَرِّهِ" لاَ يَأْمَنُ أَحَدٌ شَرَّهُ. أَمِنَ الرَّجُلَ على كَذّا" : وَثِقَ بِهِ، اِطْمَأَنَّ إِلَيْهِ، أَوْ جَعَلَهُ أَمينًا عَلَيْهِ. وفي القرآن الكريم { **هَلْ آَمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ**}[الآية 64 سورة يوسف]. أَمِنَهُ على الْمَكْتَبَةِ": جَعَلَهُ أَمينا عَلَيْها. أَمِنَ البَلَدُ": اطْمَأَنَّ أَهْلُهُ (**المعجم الغني**).

وأيضًا أمن الرَّجلُ اطمأنَّ ولم يخف " يأمن النَّاسُ عندما تسود العدالة". وأمِن البلدُ: اطمأنّ به أهلُه (**معجم اللغة العربية المعاصر**)، وفي القرآن {رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا}[الآية 35 سورة إبراهيم]. أمِن من الشَّرَّ: سَلِم" أمِن الشَّعبُ الإرهابَ، { **إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ**}[الآية 28 سورة المعارج].

وجاء في لسان العرب «الأمان، والأمانة بمعنى، وقد أمنتُ فأنا أمينٌ، وآمنتُ غير من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة. وفي التنزيل العزيز { **وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ**}[الآية 3 سورة التين] أي: الآمن؛ يعنى: مكة، وهو من الأمن، واستأمن إليه: دخل في أمانه وقد أمنَّتهُ وآمنه، والمأمن موضع الأمن» (**معجم لسان العرب**).

2.4. الاستقرار الأمني في القرآن الكريم والسنة النبوية:

وردت كلمة الأمن لفظًا ومعنى في القرآن الكريم والأحاديث النبوية في أكثر من موضع نذكر من بين ثناياها على سبيل المثال – لا الحصر – ما يلي:

- { **الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**} [الآية 4 سورة قريش].

- { **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آَمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**} [الآية 112 سورة النحل].
- { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**} [الآية 155 سورة البقرة].
- { **رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آَمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آَمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**} [الآية 126 سورة البقرة].

أما في **الأحاديث النبوية**، فنذكر:

- "...فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا..." (رواه أحمد).
- "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد" (أخرجه أبو داوود والنسائي والترمذي).
- "من أصبح آمنًا في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا" (رواه الترمذي).

3.4. الاستقرار الأمني في أدبيات علم الاقتصاد:

يعرف قاموس أكسفورد الأمن على أنه الحالة التي تستدعي حماية الأفراد ولآمنًا من أي خطر أو تهديد، أي أنه يشعر بالأمن والحرية (Oxford Dictionary).

بينما يعرفه توماس شيلينج على أنه الكيان الذي يسعى إلى الحفاظ على الدولة حرة، مع ضمان فاعلية القيم والمؤسسات الرئيسية بها (Thomas, 1992).

في حين يعرفه أرونولد وونفرز على أنه غياب أي تهديد للقيم المركزية للدولة (Arnold, 1952).

أما البعض فيشير إلى مفهوم الأمن باعتباره كل ما يتضمن إزالة كافة عناصر التهديد (Stephen, 1999).

4.4. أنواع الاضطرابات الأمنية:

تتضمن الاضطرابات الأمنية أشكالًا معينة، منها: أحداث العنف، التفجيرات، الخطف، الاغتيالات، العمليات المسلحة، وهي أنشطة إجرامية مجرد لابتزاز Extortion أو لأسباب عدائية مناهضة للمجتمع.

وتختلف الاضطرابات الأمنية عن العمليات الإرهابية من خلال: الجناة، وعدد الضحايا، قاعدة الحدث، وقوة التأثير أو الآثار المترتبة على نوع الحدث، كما يلي (Marshall & Keith, 2009).

- **الاضطرابات الأمنية:** يتضمن فقط مكان الدولة ولا يتعدى حدودها الإقليمية، فقتل المسئولين الحكوميين من قبل جماعات معينة محلية يعد اضطرابًا أمنيًا محليًا، وهي بعيدة كل البعد عن الأعداد الفائقة التي تحدها العمليات الإرهابية عابرة القوميات.
- **العمليات الإرهابية:** عابر القوميات تداعياتها تتجاوز حدود الدولة الإقليمية. فالأحداث الإرهابية التي تبدأ في دولة واحدة وتنتهي في أخرى مثل اختطاف Skyjacking طائرة مصرية من قبل مجموعة من الجزائر تعد من أحداث الإرهاب عابر القوميات. فالضحايا أو الجناة في الأحداث الإرهابية تكون من دول أخرى عن الدولة المضيفة أو مكان الدولة، وبالتالي فإن الأحداث الإرهابية في هذه الحالة تعد عابرة القوميات. فمذبحة الأقصر The Luxor massacre التي حدثت في نوفمبر 1997 تضمنت جنسيات مختلفة من اليابان وسويسرا وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا ودول أخرى، ومن ثم فإن هذه الأعمال المسلحة تعد من حوادث الإرهاب عابر القوميات.
- **أما الصراعات الخارجية:** فهي عبارة عن حروب أو صراعات ذات طابع دولي تشمل دولتين أو أكثر.

ويتأثر متوسط نصيب الفرد من الدخل بـ الصراعات الداخلية والخارجية internal and external conflicts، فالإرهاب داخل الدولة أو خارجها يحدث عندما تكون الدولة تتأثر الدولة مباشرة بالعنف المدني Civil violence، الحروب المدنية civil war، الصراعات العرقية ethnic violence، أو الحروب العرقية داخل الدولة نفسها، وتكون مدبرة orchestrated من قبل جماعات منظمة.

ويوضح الشكل رقم (1) أن الاستقرار الأمني يلعب دورًا كبيرًا في عمليات التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال مجموعة من القنوات يقع في مقدمتها: تدفقات رؤوس الأموال؛ إذ أن غياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى تدني تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، كذلك الموارد البشرية؛ باعتبار أن الموارد البشرية لا يمكنها تحقيق الأداء المطلوب في ظل الاضطرابات الأمنية، وهو ما ينعكس على قدراتهم الإنتاجية، إلى جانب السياسات المالية والنقدية والتصنيعية؛ إذ أن غياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى الضغط على السياسات المالية وزيادة النفقات الحكومية لمواجهة هذه الاضطرابات، ليس هذا فحسب بل أيضًا يؤدي إلى خفض الإيرادات المتوقعة في ظل غياب زيادة الدخول وانخفاض السياسات التصنيعية، ومن ثم ضعف الإنتاجية.

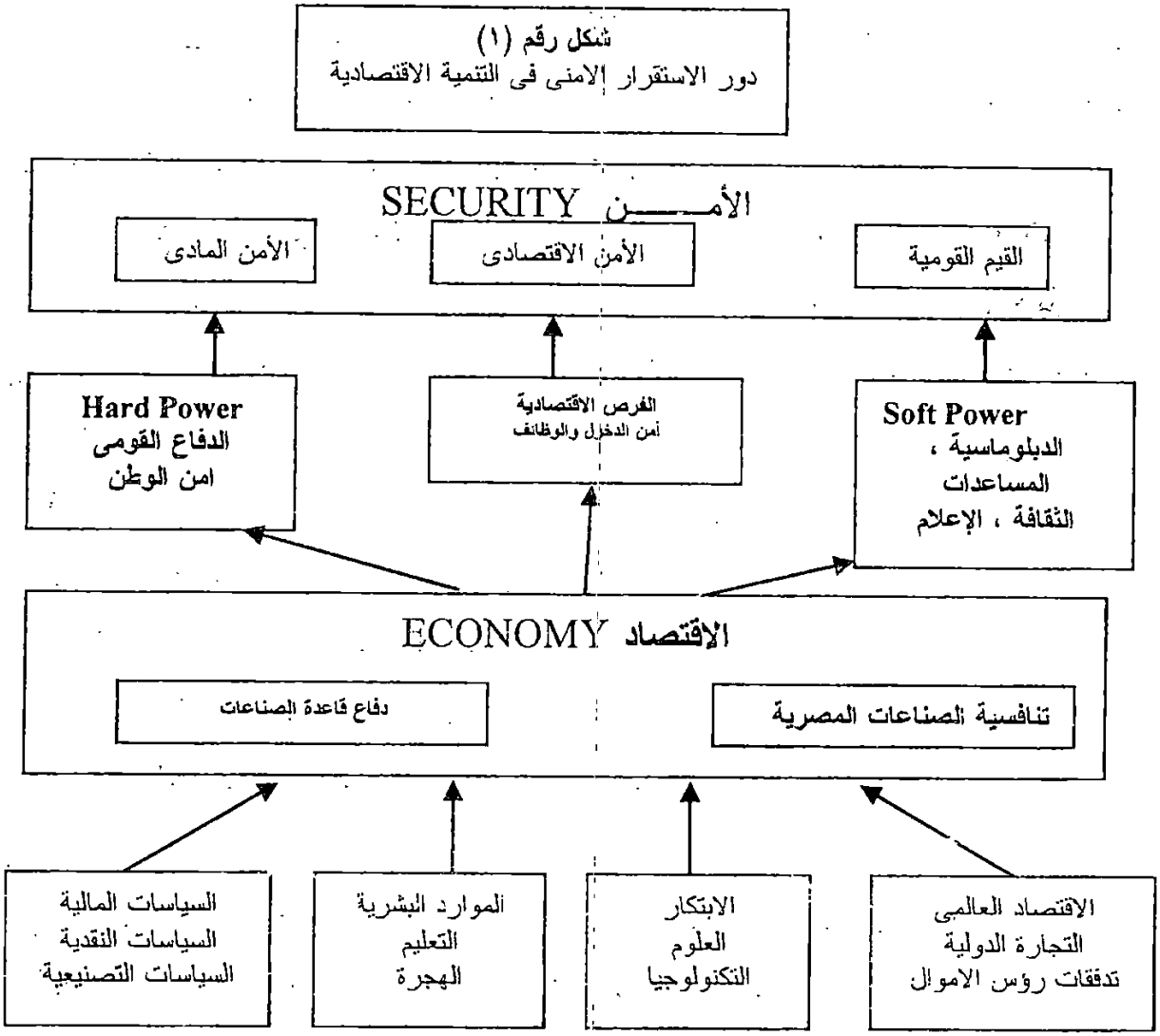

Source: Dick K. Nanto, (2011), Economics and National Security: Issues and Implications for U.S. Policy, Congressional Research Service.

5.4. الدراسات التطبيقية الخاصة بأثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية:

اختلفت الآراء ما بين مؤيد ومعارض لآثار الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية، وفيما يلي عرض لهاتين الوجهتين:

أ. الآراء المعارضة لوجود أثر للاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية:

- أشارت الدراسة التي قام بها البنك الدولي إلى أن العنف يزيد من درجة الفقر في الدول التي **تعاني من مستويات تنمية منخفضة**، بينما لم يثبت أن درجة الفقر تقود إلى زيادة العنف، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن الدول التي تشهد أو تتورط في موجات عنف واسعة النطاق (كالوفيات الناجمة عن المعارك أو زيادة جرائم القتل بما يعادل وقوع حربًا كبيرة) تؤدي إلى انخفاض الجهود التنمية في مكافحة الفقر بما يوازي 2.7% (World

(Bank, 2011، وهو ما يتفق مع أن الاضطراب الأمني يؤدي إلى ضعف جهود التنمية من خلال التركيز على زيادة نفقات الدفاع والأمن، أو معالجة القصور الذي حدث بالبنية الأساسية من جراء هذه الاضطرابات.

- قامت دراسة باختبار المحددات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي متمثلًا في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وذلك لمجموعة من الدول الأفريقية يبلغ عددها 51 دولة من بينها مصر، وذلك خلال الفترة (1970-2007) والاضطرابات الأمنية متمثلة في: الإرهاب، الصراعات الداخلية، الحروب الخارجية). وقد توصلت الدراسة إلى أن الاضطرابات المحلية الداخلية لا تؤثر على نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل، أما الاضطرابات الأمنية الخارجية فهي معنوية ولكنها متواضعة وذات أثار حدية على نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل (Khusrav and Todd, 2010).
- دراسة أخرى ترى صعوبة دراسة أثر الأمن العسكري على التنمية في ظل التطورات والتغيرات التي شهدها النظام العالمي إبان الحرب الباردة وسيادة حالة من السلام العالمي، وبالتالي انخفاض احتمالية نشوب حروب دولية، خاصة في ظل الصراعات الإقليمية بين الدولة الواحدة خاصة في الدول النامية، وذلك نتيجة لغياب التنمية في هذه الدول، وتقترح الدراسة الاهتمام بالأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية، أي بناء الدولة من الداخل (Lucas, 1988).

ب. الآراء المؤيدة لوجود أثر للاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية:

أولًا: الآثار بصفة عامة:

- أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك حوالي 177 دولة عرضة للخطر والانخراط في الصراعات والتوترات الاجتماعية بسبب تردي الأوضاع الأمنية بها (Joseph Hewitt, …..et.al (2010).
- كما وجدت دراسة أن زيادة الحوادث الإرهابية في آسيا لكل مليون نسمة أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي بحوالي 1.4% سنويًا، وذكرت الدراسة أن متوسط عدد الحوادث لكل مليون نسمة يعادل 0.05 (Gaibulloev & Sandler, 2009). وقد تناولت الدراسة نفسها أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأوضحت أن الدول المتقدمة لا تبالي من أي استجابات عكسية أو سلبية للاضطرابات الأمنية، وإنما ينعكس أثره بصفة أساسية على الدول النامية. واستدل على ذلك بأن الاقتصاديات الآسيوية تعد ذات آثار سلبية بسبب الاضطرابات الأمنية التي تعاني منها (Gaibulloev & Sandler, 2009).

- بينما ترى دراسة أخرى أن احتمالية نشوب حرب أهلية في دول نامية يكلفها في المتوسط ما يعادل ثلاثين عامًا من النمو في إجمالي ناتجها المحلي. وكلما طال أمد الأزمة أو الحرب زاد معه بالتبعية تزايد معدلات الفقر. وقدرت الدراسة نفسها الفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الدولة حتى تعود التجارة بها إلى سابق عهدها قبل نشوب الحرب الأهلية بما يقارب من عشرين عامًا (Martin, Philippe, ...et.al, 2008).
- وفي دراسة أخرى أشارت إلى أن الصراعات الداخلية والخارجية أدت إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، وهذه الصراعات تعمل على تحويل الأموال إلى نفقات أمنية، ارتفاع حالة عدم التأكد، زيادة الأمراض، انخفاض التجارة، القضاء على رأس المال البشري، وهو ما تسبب في ما يعرف برأس المال الطائر (Blomberg, Hess & Orphanides, 2004, Murdoch & Sandler, 2004).
- دراسة راجو توماس وتهدف إلى قياس أثر التعزيزات الأمنية على التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن الدول النامية – والدول الصغيرة بصفة عامة – كونها تعيش في ظل بيئة داخلية غير مستقرة وغير آمنة فإن الاعتبارات التنموية عند هذه الدول تحتل مكانة أقل من الاعتبارات الأمنية، إذ أن هذه الدول تكثف من تعزيزاتها الأمنية بغرض بقائها في النظام الدولي ومواجهة الدول المجاورة الأكبر حجمًا والتصدي لطموحاتها في السيطرة على هذه الدول الصغيرة (Raju Thomas, 2003).
- دراسة رتشارد لوبو وترى هذه الدراسة أنه عقب نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن الإنساني هو العنصر الشائع في عناصر الأمن عند دراسة العلاقة بين الاستقرار الأمني بالتنمية، باعتبار أن الأمن الإنساني هو العنصر الحاسم والمؤثر في بناء التنمية الاقتصادية لأي دولة (Richard Ned Lebow, 1994).
- دراسة باري Barry وهدفت إلى قياس العلاقة بين حجم التهديدات الخارجية العسكرية التي تواجهها الدول (غياب الاستقرار الأمني) وحجم التنمية الاقتصادية بهذه الدول، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه كلما زاد حجم التهديدات الخارجية العسكرية انخفض معه حجم الاهتمام بالجوانب التنموية الاقتصادية بغرض توجيه كافة الاستثمارات التنموية إلى زيادة الأدوات الأمنية لردع الدول الطامعة في الاستيلاء عليها. كما أشارت الدراسة نفسها إلى أن أي إضرابات أو تظاهرات من داخل النظام (مثل المعارضة الوطنية، أو التظاهرات الفئوية) تعتبر من قبيل تهديدات لأمن الدولة ذاته (Barry Buzan, 1992).
- دراسة ادوارد اذر والتي تهدف إلى قياس العلاقة التبادلية بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية، وخلصت إلى أن هناك علاقة بين المتطلبات الأمنية للدول وخططها التنموية، وترى الدراسة نفسها أنه في ظل وجود إضرابات

أو تظاهرات من قبل المواطنين بسبب عدم قدرة الدولة على توفير المطالب الأساسية للمواطنين، فإنها تدعو الدول إلى مواجهة مثل هذه الإضرابات من خلال توفير المطالب الأساسية وعدم إتباع سياسة internal Mobilization ، وهو ما يحمل معه قيام الدولة بالتوسع في إقامة المشروعات التنموية، وهو ما يعكس مبدأ "لا أمن بدون تنمية Edward Azar (1990)".

ثانياً: الأثر على متوسط نصيب الفرد من الدخل:

- وفي دراسة أخرى قامت بقياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام نموذج قياسي لحوالي 177 دولة أفريقية منها مصر خلال الفترة (1968- 2000) باستخدام النموذج التالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستقرار الأمني يؤثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 1.578% (Blomberg, Hess, Orphanides, 2004).

$$\Delta y_i = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{COM}_i + \beta_2 \mathrm{AFRICA} + \beta_3 \ln y_{0i} + \beta_4 I/Y_i + \beta_5 T_i + \beta_6 I_i + \beta_7 E_i + \varepsilon_i$$

- وفي دراسة أخرى قامت بقياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية لعدد من الدول خلال الفترة (1987- 2001)، وذلك باستخدام النموذج التالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية ذات أثر معنوي صغير ولكنه سالب يعادل 0.038%. (Tavares, 2004):

$$\begin{aligned}\text{Growth } GDPpc_{it} = {} & \beta_0 + \beta_1 \text{Growth} GDPpc_{i,t-1} + \beta_2 GDPpc_{it} + \beta_3 \text{Terrorism}_{it} \\ & + \beta_4 \text{Natural Disaster}_{it} + \beta_5 \text{Currency Crisis}_{it} + \text{Additional Controls} + \varepsilon_{it},\end{aligned}$$

- وفي دراسة أخرى قامت بقياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية لحوالي 66 دولة متوسطة ومنخفضة الدخل باستخدام ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية هي: معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نفقات الدفاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاضطرابات الأمنية تعد ذات آثار سلبية على التنمية الاقتصادية؛ نظرًا لزيادة نفقات الدفاع كنسبة في النفقات الحكومية. (Gupta et al. 2004). وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة، إذ أن الاضطرابات الأمنية وغياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى زيادة نفقات الدفاع والأمن كنسبة في إجمالي النفقات الحكومية، وهو ما يعني أنها ذات آثار سلبية على التنمية الاقتصادية على هذه الدول.
- وفي دراسة أخرى قامت بقياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في دول إقليم Basque في أسبانيا، خلال عشرين عامًا (1975- 1995)، وذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، مثل: متوسط

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، الكثافة السكانية، رأس المال البشري. وخلصت الدراسة إلى أن فجوة الناتج المحلي في هذا الإقليم كانت تقترب من 10%، وحينما تزيد الاضطرابات الأمنية يؤدي ذلك إلى زيادة هذه الفجوة بأكثر من 10% (Abadie and Gardeazabal, 2003). وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة، إذ أن غياب الاستقرار الأمني في دول إقليم أسبانيا أدى إلى زيادة فجوة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10% وذلك نتيجة لزيادة نفقات الأمن.

- وفي دراسة أخرى قامت بدراسة الاضطرابات الأمنية وأثرها على التنمية الاقتصادية في إسرائيل خلال الفترة (1980- 2003) باستخدام الانحدار الذاتي، وذلك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الاستثمار، الصادرات، سلع المستهلك غير المعمرة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الأثر الأولى للاضطرابات الأمنية على الصادرات والاستثمار تعادل أكثر من ثلاث مرات من أثرها على السلع المعمرة، في حين أنها تعادل أكثر من أثرها بمرتين على الناتج المحلي الإجمالي (Eckstein and Tsiddon, 2004).
- وقد قامت نفس الدراسة باستخدام أثر الاضطرابات الأمنية على التنمية الاقتصادية في إسرائيل خلال الفترة (2001- 2003) باستخدام متغيرين هما: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار. وخلصت الدراسة إلى أن الاضطرابات الأمنية تؤدي إلى انخفض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10% (Eckstein and Tsiddon, 2004)

ثالثاً: الأثر على قطاع السياحة

تؤثر الاضطرابات الأمنية على قطاع السياحة من خلال مجموعة من المتغيرات هي: رحلات الطيران، الفنادق، الجذب السياحي. وذلك باستخدام النموذج التالي:

$$Y_t = a_0 + b_1 Y_{t-1} + c_0 X_t + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t تشير إلى عدد السائحين خلال الفترة الزمنية t.

X_t تشير إلى عدد الأحداث والاضطرابات الأمنية خلال الفترة الزمنية t.

- وفي دراسة قامت بتطبيق a vector autoregression (VAR) على العلاقة بين الاضطرابات الأمنية والسياحة في أسبانيا خلال الفترة (1970- 1991) باستخدام بيانات شهرية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاضطرابات الأمنية تؤثر على السياحة وليس العكس (Enders and Sandler, 1991).
- وفي دراسة أخرى قامت باستخدام تحليل an autoregressive integrated moving average analysis (ARIMA) لقياس أثر الاضطرابات الأمنية على قطاع السياحة في ثلاث دول أوروبية هي: **النمسا**، و**اليونان**، **وإيطاليا** خلال الفترة (1974- 1988)، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الاضطرابات الأمنية على قطاع السياحة في هذه الدول ذات أثر معنوي سالب، يتراوح ما بين ربعين في إيطاليا، وثلاثة أرباع في اليونان، وسبعة أرباع في النمسا؛ وقد رأت الدراسة أن **النمسا** فقدت 3.37 مليار وحدة سحب خاصة special drawing rights (SDRS)، **وإيطاليا** فقدت 861 مليار وحدة سحب خاصة، **واليونان** فقدت 472 مليون وحدة سحب خاصة (Enders, Sandler, and Parise, 1992).
- وفي دراسة أخرى قامت بتطبيق نفس المنهجية التي سارت عليها الدراسة السابقة لقياس أثر الاضطرابات الأمنية على قطاع السياحة في: اليونان، وإسرائيل، وتركيا خلال الفترة (1991- 2000) باستخدام بيانات شهرية عن الاضطرابات الأمنية باستخدام نموذج ARIMA، حيث قامت الدراسة باختبار الأثر على الدولة المضيفة Home- country impacts، وذلك الأثر غير مباشر spillover" effect" السلبي والإيجابي، بافتراض أن مشاركة السياحة في اليونان تعتمد على: مساهمة السياحة السابقة في اليونان، والاضطرابات الأمنية السابقة والحالية في اليونان، والاضطرابات الأمنية السابقة والحالية في إسرائيل، والاضطرابات الأمنية السابقة والحالية في تركيا. وتوصلت الدراسة إلى أن اليونان فقدت حوالي 9% من حصتها السوقية في السياحة، وتركيا 5%، وإسرائيل 1%. أي أن الاضطرابات الأمنية تؤثر على قطاع السياحة ليس في البلد المضيف فقط، وإنما تمتد مظلة الخطر لتغطي دولًا أخرى مجاورة لهذه الدولة (Drakos and Kutan, 2003).

رابعاً: الأثر على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمارس الاستقرار الأمني دورًا بارزًا في عملية الاستثمار، ودوره في جذب الاستثمارات، وتعزيز قوة الاستقطاب، واستقرار المعاملات والتعاملات، وهو يعكسه حجم التعاملات في البورصة، ويدعم القدرة التنافسية ويوفر الشفافية، إلى جانب تعزز القدرة على المنافسة الخارجية، ويزيد موارد الدولة من عوائد النشاط الاقتصادي القائم، ويؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، ويوسع نطاق الاستثمار المحلي المباشر، إضافة إلى تشجيع المستثمرين الجدد على الدخول إلى دائرة الإنتاج وقطاع الأعمال الأمر الذي يحمل معه زيادة حجم الاستثمارات وثقل الاقتصاد، وتوفر

الفرص الوظيفية، وتقليل معدلات الجهل والفقر والمرض، وتساعد على التوسع العمراني، وبناء المؤسسات واتساع المرافق الخدمية، وبالتالي تحقق الرفاهية المنشودة. ومن الدراسات التي تناولت أثر الاضطرابات الأمنية على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

- قامت إحدى الدراسات بقياس أثر الاضطرابات الأمنية على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في خمس دول أوروبية: دولتين صغيرتين هما: اليونان وأسبانيا، وثلاث دول كبيرة هي: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، وذلك خلال الفترة (1968- 1991)، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة سالبة ومعنوية بين الاضطرابات الأمنية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وقدرا أن الاضطرابات الأمنية تؤدي إلى انخفاض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصغيرة بنسب عالية 13.5% في أسبانيا، 11.9% في اليونان، بينما وجدا أن العلاقة غير معنوية للدول الأوروبية الكبيرة؛ وقد عللا ذلك بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد المصدر الأساسي لمدخرات الدول الأوروبية الصغيرة (Enders and Sandler, 1996).
- وتفرض الاضطرابات الأمنية تكاليف على الدولة المستهدف من خلال عدد من القنوات: تحويل الاستثمار الأجنبي المباشر بعيدًا عن الدولة التي بها اضطرابات أمنية، تدمير البنية الأساسية، إعادة توجيه أموال الاستثمار العام نحو الأمن، انخفاض التجارة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو المصدر الرئيسي للمدخرات في هذه الدول، فتؤدي هذه الاضطرابات إلى هروب أو طيران الاستثمارات الأجنبية من الدول التي تعاني هذه الاضطرابات (Collier et al., 2003).

خامساً: الأثر على التبادل التجاري (الانفتاح الخارجي)

قامت دراسة بتقدير أثر الاضطرابات الأمنية على تدفقات التجارة الثنائية Bilaterai Trade Flows باستخدام نموذج الجاذبية a Standard trade- gravity model وذلك على مجموعة من الدول يتراوح عددها 21 دولة خلال الفترة (1968- 199)، باعتبار أن هذا النموذج يعتمد على الأحداث والاضطرابات الأمنية، والمسافة بين الدول، والدخل، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة سالبة، حيث رأت أن الاضطرابات الأمنية تؤدي إلى انخفاض عمليات التبادل التجاري (الاتفاقيات الثنائية) بحوالي 10%، وأن مضاعفة العمليات الإجرامية يؤدي إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بما يعادل 4% سنويًا (Nitsch and Schumacher, 2004).

سادساً: الأثر على الأسواق المالية:

- قامت دراسة باختبار أثر الاضطرابات الأمنية على أسواق الأوراق المالية، وخلصت الدراسة إلى أن القيمة السوقية يمكن استعادتها خلال فترات وجيزة تتراوح ما بين يوم واحد وبضعة أيام قلائل عقب حدوث اضطرابات أمنية، إلا إذا كان هناك أحداث إرهابية فإن الأمر قد يستغرق نحو 40 يومًا، مثل ما حدث عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 (Chen and Siems., 2004).
- كما قامت دراسة أخرى باختبار العلاقة بين الاضطرابات الأمنية وأثرها على الأسواق المالية في إسرائيل، وخلصت إلى أن غياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى انخفاض حجم التعاملات اليومية إلى نحو 40% (Eldor and Melnick, 2004).

سابعاً: الآثار غير المباشرة:

ولم تقتصر أثار الاضطرابات الأمنية على الدولة محل الحدث بل تمتد مظلتها لتشمل دولًا أخرى مجاورة لها من خلال ما يعرف بالآثار غير المباشرة للاضطرابات الأمنية (Murdoch and Sandler., 2004).

وفي إحدى الدراسات قدرت التكاليف التي يتحملها الاقتصاد القومي من جراء العمليات الإجرامية الناشئة عن الاضطرابات الأمنية بما يتراوح ما بين 80 إلى 90 مليار دولار، وتتمثل هذه التكاليف في الخسائر الاقتصادية المتلاحقة: كالخسائر في الأجور، تعويضات العمال، بالإضافة إلى الخسائر التجارية (Kunreuther, Michel- Kerjan, and Porter, 2003).

كما أن هناك تكاليف أخرى ناشئة عن آثار الاضطرابات الأمنية، منها: ارتفاع تكاليف أقساط التأمين، والتعويضات المتعلقة بالمصابين والضحايا، تكاليف الاحتياطات الأمنية العالية، المرتبات العالية في مواجهة المظاهرات الفئوية، الخسائر المتعلقة بالآثار المؤقتة المرتبطة بإعادة تخصيص بعض الموارد الاقتصادية لقطاعات أخرى (Sandler, and Enders, 2010).

التعليق على الدراسات التطبيقية:

في ضوء العرض السابق، تؤكد الدراسات السابقة أن هناك علاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية، وهذه العلاقة عكسية بمعنى أن غياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى ضعف التنمية الاقتصادية، أو بمعنى آخر فإن زيادة الاضطرابات الأمنية يؤدي إلى ضعف الجهود التنموية، وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة، سواء تمثل في: انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، أو المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال عدد من القنوات هي:

- **أولها:** الاضطرابات الأمنية ربما تعزز من حالة عدم اليقين المتعلقة بحدود الاستثمار، وتحويلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأماكن الأكثر أمنًا. وهو ما يؤثر على تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **ثانيها:** زيادة الإنفاق على الأمن والمستهدفة من قبل الحكومة، وهو ما يؤثر علي الإنتاجية العامة والاستثمار الخاص.
- **ثالثهاً:** غياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأعمال التجارية، من خلال ارتفاع الأجور، وارتفاع الأقساط التأمينية، والنفقات الأمنية العالية، وهو ما يصب في بوتقة انخفاض كل من: الأرباح، والإنتاجية، والنمو. وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة.
- **رابعها:** الاضطرابات الأمنية تؤدي إلى ضعف عملية التنمية الاقتصادية من خلال تدمير رأس المال فوق الاجتماعي social overhead capital من خلال المعاملات التجارية والروتين اليومي، إضافة إلى تعطيل وسائل المواصلات، ووسائل الاتصالات، وشبكات الكهرباء الأساسية، وهو ما يقود إلى عواقب اقتصادية في الأجل القصير. وهو ما يصب في بوتقة الناتج المحلي الإجمالي.
- **خامسها:** أثر الاضطرابات الأمنية على بعض الصناعات مثل شركات الطيران، والسياحة.
- **سادسها:** ربما تؤدي الاضطرابات الأمنية إلى ضعف درجة الانفتاح على العالم الخارجي، وبالتالي انخفاض الصادرات وبتر المساعدات الخارجية من الدول المانحة.
- **سابعا:** ربما يؤدي غياب الاستقرار الأمني في ظل: انخفاض الاستثمارات الأجنبية وانخفاض الصادرات إلى التأثير على معدل الصرف الأجنبي للجنيه المصري.

ويوضح الجدول رقم (1) نتائج مسح الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم (1)

نتائج مسح الدراسات السابقة

التي قامت بتحليل العلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية

قائمة المؤشرات (المتغيرات) المستخدمة في الدراسات التطبيقية

الدراسة	النموذج المستخدم	المؤشرات والمنهجية	النتائج
أولًا: دراسات تتعلق بأثر الاستقرار الأمني على الاقتصاد الكلي			
Blomberg, Hess and Orphanides	Cross Section and	النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل كدالة في الصراعات والاضطرابات الأمنية،	أن الاضطرابات الأمنية تعد ذات أثر صغير على متوسط نصيب الفرد من الدخل، حيث

الدراسة	النموذج المستخدم	المؤشرات والمنهجية	النتائج
(2004)	Panel	ومتغيرات النمو المعيارية	يؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمار في الناتج القومي I/Y، إلا أنه يؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومي في الناتج G/Y.
Gupta, Clements, Bhattacharya, and Chakravarti (2004)	Three-equation Cross-section Structural Model.	المعادلة الأولى، تحدد النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. المعادلة الثانية، تحدد مساهمة الإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي. المعادلة الثالثة، لتحديد الإنفاق العسكري كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي جميع هذه المعادلات تكون الصراعات هي المتغير التابع.	مؤشر الصراعات ليس له أثر مباشر على التنمية الاقتصادية، ولكنه ذات أثر غير مباشر من خلال زيادة النفقات العسكرية، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية.
Tavares (2004)	Cross section	النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كدالة في: النمو المسجل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الاضطرابات الأمنية، الأزمات الأخرى، ومتغيرات النمو بغرض التعرف على العلاقة بين الاستقرار الأمني والحقوق السياسية كمحدد لنمو نصيب الفرد من الدخل.	الاضطرابات الأمنية تعد ذات تأثير ضعيف على التنمية الاقتصادية؛ والدليل على ذلك أن الدول التي تتمكن من تنمية مؤسساتها الديمقراطية تكون قادرة على مواجهة الاضطرابات الأمنية وتحقيق الاستقرار الأمني.
Abadie and Gardeazabal (2003)	دراسة حالية لأسبانيا	تباين النتائج في إقليم Basque مع الاضطرابات الأمنية، فهو إقليم يحظى بالاستقرار الأمني؛ باعتبار أن الاستقرار الأمني يعتمد على الوزن النسبي لاستقرار الظروف الاقتصادية في أسبانيا.	وجدت أن هناك 10% متوسط الفجوة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتاج الاضطرابات الأمنية خلال فترة 20 عامًا.

الدراسة	النموذج المستخدم	المؤشرات والمنهجية	النتائج
Eckstein and Tsiddon (2004)	VAR على إسرائيل	السلاسل الزمنية المتفاعلة الأربعة تتضمن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الصادرات، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة.	الاضطرابات الأمنية تؤثر تأثيرًا معنويًا سلبيًا على كل من: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الصادرات. كما أن الاضطرابات الأمنية لا تؤثر على الاستثمار، بينما تؤثر على الصادرات ما يعادل ثلاث مرات تأثيرها على متوسط نصيب الفرد من الدخل، حيث تؤدي إلى انخفاض هذا المتوسط بنحو 2%.
ثانيًا: دراسات تتعلق بأثر الاستقرار الأمني على الاقتصاد الجزئي			
Enders and Sandler (1991)	VAR	استخدام بيانات شهرية للفترة (1970-1999) لاختبار العلاقة السببية بين الاستقرار الأمني وقطاع السياحة في أسبانيا.	وجدت أن الاضطرابات الأمنية تؤدي إلى فزع حوالي 140 ألف سائح، وهو ما يؤثر على التنمية الاقتصادية.
Enders, Sandler, and Parise (1992)	ARIMA	ركزت على مساهمة إيرادات السائحين في: النمسا، وأسبانيا، وإيطاليا خلال الفترة (1974- 1988)	خلال فترة النموذج بلغت الخسائر السياحية في النمسا 3.37 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وفي إيطاليا 861 مليون و.ح.س، وفي اليونان 472 مليون و.ح.س، في الوقت الذي فقدت فيه الدول الأوروبية ما يعادل 12.6 مليار و.ح.س من الوفود السياحية الآتية من أمريكا الشمالية.
Drakos and Kutan (2003)	ARIMA	استخدام بيانات شهرية للفترة (1991-2000) للإيرادات السياحية في كل من:	اليونان فقدت حوالي 9% من حصتها في سوق السياحة، أما إسرائيل فقد فقدت أقل

الدراسة	النموذج المستخدم	المؤشرات والمنهجية	النتائج
		اليونان، إسرائيل، تركيا.	من 1%، في حين فقدت تركيا ما يزيد عن 5% من حصتها في سوق السياحة بسبب غياب الاستقرار الأمني، كما أن هناك حوالي 89% من خسارة السياحة الأوروبية تبحث عن الاستقرار الأمني من خلال تدفقها إلى مناطق أكثر أمنًا.
Enders and Sandler (1996)	ARIMA على أسبانيا VAR على اليونان	توظيف طرق السلاسل الزمنية لتأكيد الخسائر في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب غياب الاستقرار الأمني، وذلك خلال الفترة (1968- 1991)	في المتوسط يؤدي غياب الاستقرار الأمني إلى انخفاض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سنويًا بحوالي 13.5% في أسبانيا، في حين انخفضت في اليونان بحوالي 11.9% في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فلا علاقة بين غياب الاستقرار الأمني وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه الآثار تقتصر على الدول الفقيرة، أما الدول الغنية فليس هناك خسائر.
Nitsch and Schumacher (2004)	Trade-gravity model	تم إضافة متغير الأحداث (الاضطرابات) الأمنية إلى نموذج الجاذبية لتأكيد أثرها على التجارة الثنائية لأكثر من 200 دولة خلال الفترة (1960- 1993)، فالمتغيرات المستقلة تتضمن: اللغة، المستعمرات، الحدود المشتركة، ومتغيرات أخرى	يؤثر غياب الاستقرار الأمني في درجة الانفتاح الخارجي؛ إذ أنه يؤدي إلى انخفاض التجارة الثنائية بحوالي 10% مقارنة بالظروف التي يتحقق فيها الاستقرار الأمني.
Chen and Siems (2004)	Events-study	قامت بتطبيق منهجية أحداث الدراسة	بالنسبة لمؤشر دو، فإن القيمة السوقية يمكن

الدراسة	النموذج المستخدم	المؤشرات والمنهجية	النتائج
	methodology	Events-study methodology بغرض تحديد المدة المطلوبة لسوق الأوراق المالية لاستعادة قيمتها عقب غياب الاستقرار الأمني وحدوث اضطرابات أمنية.	استعادتها خلال فترات وجيزة تتراوح ما بين يوم واحد وبضعة أيام قلائل عقب حدوث اضطرابات أمنية، إلا إذا كان هناك أحداث إرهابية فإن الأمر قد يستغرق نحو 40 يومًا، مثل ما حدث عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.
Eldor and Melnick (2004)	Time-series methods	تم الاعتماد على طريقة السلاسل الزمنية لعرض أثر غياب الاستقرار الأمني على أسواق الأوراق المالية الإسرائيلية.	يؤدي غياب الاستقرار الأمني إلى تخفيض قيم الأوراق المالية في تعاملات أسواق إسرائيل بنحو 30%.

VAR= vector autoregression,
ARIMA= autoregressive integrated moving average.

ويستخلص من استعراض الدراسات السابقة النتائج الآتية:

1- تختلف النتائج باختلاف الأسلوب القياسي المستخدم.

2- اعتمدت العديد من الدراسات على عينة من الدول تنتمي إلى مراحل تنموية مختلفة الأمر الذي يؤدي إلى عدم دقة النتائج ووجود درجة من التحيز.

3- اعتمدت نتائج الدراسات السابقة على دراسة علاقة الارتباط بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية في اتجاه واحد، وبالتالي عدم فهم لاتجاه السببية بين المتغيرات، في حين قد تشير النتائج إلى أن المتغيرات تتحرك بعضها مع بعض فقط، وقد لا يكون هناك أي علاقة وإنما يعود الارتباط إلى تطور القيم عبر الزمن.

6.4. قياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1980- 2013):

1.6.4. أداء الاستقرار الأمني خلال الفترة (1980- 2013):

ينصرف هذا الجزء إلى تحليل مقارن لقيم مؤشرات الاستقرار الأمني مع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر خلال مراحل النمو المختلفة، حيث يتم تقسيم فترة التحليل إلى فترتين: الفترة الأولى: الاستقرار الأمني (1980- 2010)

وهي الفترة التي تميزت بالاستقرار الأمني إلى درجة كبيرة، والفترة الثانية هي فترة الاضطرابات الأمنية (2011- 2013) وهي تلك الفترة التي تواكبت مع ثورة يناير 2011 وتسببت في انتشار الفوضى والاضطرابات الأمنية.

(أ) **الفترة الأولى** (1980- 2010)، وتميزت هذه الفترة بالاستقرار النسبي وانخفاض عدد الأحداث أو العمليات الأمنية المستهدفة، حتى بلغ عدد الأحداث المحلية خلال تلك الفترة حوالي 500 حالة فقط، مقابل 50 حالة إرهابية، 160 حالة صراع داخلي Khusrav Gaibulloev, and Todd Sandler, (2010).

(ب) **الفترة الثانية (2011– 2013)**، وتتسم هذه الفترة بزيادة الاضطرابات الأمنية؛ حيث أن غياب الاستقرار الأمني خلال هذه الفترة يؤدي إلى زيادة معدل الجرائم، وبالتالي زيادة معدلات الفقر، إضافة إلى بعد اقتصادي آخر ألا وهو هروب رؤوس الأموال.

وفي ظل حالة الفوضى وغياب الاستقرار الأمني عقب ثورة 25 يناير 2011 نجد أن معدلات الخطف بدافع الحصول على فدية ارتفعت نحو 4 مرات، من 107 حالات سجلت قبل الثورة إلى 400 حالة بعدها، بل وانتشرت تلك الحوادث من المناطق النائية إلى كل بقاع مصر (وزارة الداخلية، 2013).

كما تصاعدت سرقات المنازل من قرابة 7 آلاف حالة إلى أكثر من 11 ألفا، وتضاعف السطو المسلح 12 مرة من 233 حالة عام 2010 إلى قرابة 3 آلاف حالة سطو عام 2013، وارتفعت حالات سرقة السيارات 4 أضعاف من قرابة 5 آلاف سرقة إلى أكثر من 21 ألف حالة عام 2012، ووصلت حالات القتل إلى أكثر من ألفي حالة سنويًا، وسجلت 5814 عام 2013 مقابل 2778 حالة إجرامية عام 2012، كما تصاعدت حوادث الجنح بصفة عامة بنسبة 40222 عام 2013 مقابل 20695 عام 2012، حيث ارتفعت نسبة عودة المسجلين خطر إلى أعمال البلطجة إلى ما يزيد على 55% من إجمالي 92 ألفًا و680 شخصًا، ويأتي تنوع الأنشطة الإجرامية في مقدمتها: المخدرات بنسبة 43.8%، فالسرقة 42.4%، ثم القتل 19%، ثم الضرب المفضي إلى عاهة 12%، فالبلطجة 7%، والآداب 1.9%، بالإضافة إلى جرائم أخرى متنوعة كالأموال العامة والنشل والتهريب والنصب والاحتيال (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2013).

وحول معدلات الجريمة في مصر؛ فقد ارتفعت معدلات الجرائم بشكل عام خاصة القتل والسرقة بالإكراه وسرقة السيارات؛ وتصاعدت حوادث الجنايات بصفة عامة؛ إذ سجلت 5814 عام 2013 مقابل 2778 عام 2012، كما تصاعدت حوادث الجنح بصفة عامة وسجلت 40222 عام 2013 مقابل 20695 عام 2012، كما أن نسبة الزيادة في معدل جرائم القتل العمد 130%، أما معدلات السرقة بالإكراه فقد زادت بنسبة 350%؛ إذ سجلت

2611 جريمة في عام 2012 بينما سجلت 773 في عام 2011. أما سرقة السيارات فقد زادت بنسبة 500%؛ إذ سجلت 20375 في عام 2012 بينما سجلت 4973 في عام 2011. (وزارة الداخلية، 2013).

2.6.4. المنهج القياسي:

1.2.6.4. التوصيف النظري للنموذج القياسي:

تقوم الدراسة بقياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل من خلال تقدير النماذج التالية:

$$\text{Yper Capita (i)} = f(\text{Te}) \qquad Ln\ \text{Yper Capita (i)} = \alpha_0 + \alpha_1 Ln(Te) + U_t$$

وفيما يلي توضيح للمتغيرات المستخدمة ومصادرها.

أولًا: المتغيرات التابعة (متغيرات التنمية الاقتصادية):

Yper Capita (i)= متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا: المتغيرات المستقلة (متغيرات الاستقرار الأمني):

Te= تشير إلى عدد الأحداث أو العمليات الأمنية المستهدفة، وتشمل:

_ معدلات الخطف. _ حالات القتل. _ السرقة بالإكراه.

_ سرقة السيارات. _ سرقة المنازل. _ السطو المسلح.

ثالثًا: المتغيرات الحاكمة:

هناك مجموعة أخرى من المتغيرات الحاكمة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية يمكن إدراجها في المعادلات السابقة:

- معدل التضخم: ومن المتوقع أن يكون أثره سالبًا على التنمية الاقتصادية.
- متغيرات الاستقرار السياسي والتشريعي: ومن المتوقع أن يكون أثرها موجبًا على التنمية الاقتصادية.
- مؤشر الفساد: ومن المتوقع أن يكون أثره سلبيًا على التنمية الاقتصادية.

رابعًا: مصادر البيانات:

- البيانات المتعلقة بالاستقرار الأمني: تم الحصول عليها من خلال تقارير وزارة الداخلية، وتقارير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- بيانات التنمية الاقتصادية والمتغيرات الحاكمة (أو التفسيرية الأخرى) تم الحصول عليها من تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالإضافة إلى:

-World bank, Indicators, Freedom House, Index of Economic Freedom, the Heritage Foundation, Transparency Report, (Various Issues).
-International Terrorism: Attributes of Terrorist Events (ITERATE).
-Global Terrorism Dataset (GTD).

1.2.6.4. الأسلوب القياسي المستخدم:

يعتمد البحث بصفة أساسية على تطبيق نموذج VAR لاختبار العلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية في مصر وذلك خلال الفترة (1980- 2013).

وفي البداية نود الإشارة إلى أن نموذج VAR يتطلب الآتي (نقار، العواد 2012):

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة في قياس أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في مصر مستقرة؛ وهو ما يعني عدم احتوائها على جذر الوحدة (اختبار الاستقرار).
- تحديد عدد مدد (فترات) الإبطاء الزمني التي سيعتمد عليها النموذج.
- السعي نحو دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات (اختبار السببية).

وذلك على النحو التالي:

(أولًا) اختبار الاستقرار Stationarity Test

ويستخدم هذا الاختبار للتعرف على ما إذا كانت السلاسل الزمنية تحتوي على جذر الوحدة أم لا؟، وذلك من خلال:

(أ) **اختبار (ديكي – فوللر Dickey & Fuller) D.F**

ويسعى هذا الاختبار إلى تقدير قيمة p في الانحدار التالي:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

فإذا كانت قيمة: Ho :p=1 فإن ذلك يعني قبول عدم استقرار السلاسل الزمنية، وبالتالي وجود جذر الوحدة، أما إذا كانت H1 : p<1 فهذا يعني عدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية، ويتم ذلك من خلال اختبار t^* مع t الجدولية التي قدماها Dickey & Fuller.

(ب) **اختبار ديكي – فوللر المعدل (Augmanted Dickey & Fuller A.D.F)**

ففي حالة ما إذا كانت السلسلة الزمنية المراد اختبارها تحتوي على جذر الوحدة يتم إضافة حدًا ثابتًا يتعلق بالزمن، ومن ثم نقوم بحساب الانحدار التالي:

"ظاهرة الأمنوتنموية"

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

فإذا كانت قيمة Ho : Q=0: فإن ذلك يعني قبول عدم استقرار السلاسل الزمنية، وبالتالي وجود جذر الوحدة، أما إذا كانت H1 : Q<0 فهذا يعني عدم وجود الجذر الوحدة، حيث أن

1-p=Q، وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية. وإذا ثبت أن السلسة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة في هذه الحالة يمكن تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة، وذلك من خلال تطبيق مرشح الفروق الأولى $\Delta = 1 - \rho$ ، وإذا ظهر جذر الوحدة مرة أخرى نستمر في تطبيق مرشح الفروق الأولى حتى نصل إلى سلسلة مستقرة، مع مراعاة أن قيمة t الجدولية ستكون مختلفة طبقًا للمعادلات المستخدمة.

(ثانيًا: تحديد فترات الإبطاء Lag Intervals)

يمكن حساب فترات الإبطاء الزمني من خلال مجموعة من المعايير نذكر من بينها:

أ. معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Predictor Error Criterion FPE. ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$FPE = \left(\frac{N + P - n}{n - P.n} \right)^n . \det \Omega(p)$$

- Ω = مصفوفة المتباينات والتغايرات المقدرة للبواقي.
- n = عدد المتغيرات الداخلية في النموذج.
- N = عدد المشاهدات الكلية في النموذج.

ونحدد مدد (فترات) الإبطاء من العلاقة:

$$FPE(P_0) = \underset{P=1}{\overset{K}{Min}} FPE(P)$$

ب. معيار المعلومات لـ AKAIKE (AKAIKE Information Criterion)، وذلك من العلاقة التالية:

$$AIC(P) = Log(\det \Omega(P)) + 2(\frac{n^2 P}{N})$$

ج. معيار المعلومات البايزية BIC (Baayesian Information Criterion)، من العلاقة:

$$BIC(P) = Log(\det \Omega(P)) + \left(\frac{n^2 . P . \log N}{N} \right)$$

د. معيار المعلومات HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion) من العلاقة:

$$HQIC(P) = Log(\det \Omega(P)) + \left(2n^2 Pc \frac{\log . \log N}{N} \right)$$

(ثالثًا: اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test)

أدخل جرانجر مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969، ويستخدم هذا الاختبار بغرض التمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية في النموذج، أي لتحديد اتجاه السببية بين متغيرين؛ وبافتراض أن هناك سلسلة زمنية y_t تسبب سلسلة أخرى x_t إذا كانت القيم الحالية لـ X يمكن التنبؤ بها جيدًا باستخدام قيم مبطأة لـ y_t .(Granger, W.J.1969)

ولإجراء اختبار ما إذا كان xt يسبب yt، وهو ما يتطلب وضع فرضية العدم التي تتضمن أن xt لا يسبب yt، وذلك عن طريق حل المعادلتين التاليتين بطريقة المربعات الصغرى (OLS) كما يلي:

$$Y = \sum_{i=1}^{m} \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$X = \sum_{i=1}^{m} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

فإذا ما كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لـ F عند درجات حرية K-1، n-1 بناءً عليه يتم رفض فرضية العدم؛ وهو ما يعني أن x_t لا يسبب y_r ويمكن تحويل نموذج جرانجر لاختيار علاقة سببية طويلة الأجل باستخدام الفروق الأولي للمتغيرات، كما سيتم استخدام القيم المبطأة الأولى للمتغيرات في الأجل القصير (h,k,m,n=1)، والقيم المبطأة الثانية في الأجل الطويل (h,k,m,n=2).

2.2.6.4. نتائج القياس:

تم تقسيم الفترة الزمنية محل الدراسة (1980- 2013) إلى سلسلتين زمنيتين: الأولى وتمثل فترة الاستقرار الأمني نسبيًا (1980- 2010) وفيها تم استخدام بيانات سنوية؛ نظرًا لقلة التوترات الأمنية (31 مشاهدة)، والفترة الثانية وتمثل فترة الاضطراب الأمني (2011- 2013) وفيها تم استخدام بيانات شهرية (24 مشاهدة). وفيما يلي عرض لنتائج القياس على النحو التالي:

(أولًا: نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root test Results)

يتم استخدام جذر الوحدة بغرض التعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية المستخدمة للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية)، وهو ما يعني التعرف على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا؟، وذلك باستخدام اختبار ديكي- فوللر المعدل أو المطور ADF واختبار فرضية العدم ومفادها وجود جذر الوحدة؛ وهو ما يعني عدم استقرار السلسلة الزمنية. وتوضح نتائج الجدولين رقما (2،3) نتائج اختبارات جذر الوحدة كل من "الاستقرار الأمني TE، ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للتنمية الاقتصادية Y (i)؛ وتشير النتائج إلى أن جميع القيم المقدر أقل من القيم الجدولية لديكي – فوللر المعدل ADF من خلال اختبار t للقيم الحرجة، وبالتالي فهي غير معنوية إحصائيًا؛ وهو ما يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير ساكنة، وبالتالي قبول فرضية العدم، وللتخلص من جذر الوحدة نطبق مرشح الفروق الأولى على كل من السلسلتين فتظهر النتائج أنها معنوية وهو ما توضحه نتائج الجدول رقم (4)؛ ومن ثم رفض فرضية العدم المتعلقة بعدم سكون المتغيرات واحتوائها على جذر الوحدة، وقبول فرضية استقرار السلاسل الزمنية.

جدول رقم (2)

اختبار ADF لسلاسل التنمية الاقتصادية

خلال الفترة (1980– 2013)

	Period (1980-2010)		Period (20 11-2013)	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
	-1.63	0.75	-1.22	0.69
Test critical values:				
1% level	-4.4			
5% level	-3.6			
10 level	-3.24			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Source : Calculated by E-Views 6

وتشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن القيم المطلقة المسحوبة لـ ADF والتي قدرت بـ (-1.63)، (-1.22) وهي قيم أصغر من القيم المطلقة لـ Mackinnon؛ وهو ما يعني أن هذه سلسلة التنمية الاقتصادية تحتوي على جذر الوحدة.

رقم (3)

اختبار ADF لسلاسل الاستقرار الأمني

خلال الفترة (1980– 2013)

	Period (1980-2010)		Period (2011-2013)	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
	-2.17	0.42	-1.99	0.27
Test critical values:				
1% level	-4.4			
5% level	-3.6			
10 level	-3.24			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Source : Calculated by E-Views 6

وتشير نتائج الجدول رقم (3) إلى أن القيم المطلقة المحسوبة لـ ADF والتي قدرت (-2.17)، (-1.99) وهي قيم أصغر من القيم المطلقة لـ Mackinnon؛ وهو ما يعني أن هذه سلسلة الاستقرار الأمني تحتوي على جذر الوحدة.

جدول رقم (4)

نتائج الفروق الأولى للاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية في مصر

خلال الفترة (1980– 2013)

	Period (1980-2010)		**Period (2011-2013)**	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	t-Statistic		t-Statistic	
Te	-5.87		-5.2	
Y(i)	-4.68		-4.72	
Test critical values:				
1% level	-4.4			
5% level	-3.6			
10 level	-3.24			
* MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Source : Calculated by E-Views 6

(ثانيًا: تحديد فترة الإبطاء Lag Intervals)

ذكرنا سلفًا في إطار النظري لبناء النموذج أن هناك أربعة معايير لتحديد فترات التباطؤ الزمني، وهي AIC: Akaike, FPE: Final Prediction error, HQ: Hannan-, SC: Schwarz information criterion, information criterion Quinn information criterion

وتشير نتائج الجدول رقم (5) أن هناك ثلاثة معايير منها HQ, FPE, SC تشير إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة، بينما يشير المعيار FPE إلى ضرورة أخذ ثلاث فجوات زمنية. ومن ثم سيتم إجراء التكامل المشترك Co-integration في نموذج VAR على فترة تباطؤ واحدة.

جدول رقم (5)

اختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	69.1	NA	0.172	46.21	46.07	47.12
1	51.2	227.3	0.034*	47.29	46.82*	47.56*
2	53.4	3.79	0.004	46.81	47.31	48.01
3	57.4	1.84	0.0012	46.73*	47.47	46.91
4	61.2	7.79	0.0315	47.34	46.26	47.33
5	47,8.	6.5	0.0054	47.15	46.78	46.98
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information Criterion						

Source : Calculated by E-Views 6

اختبار التكامل المشترك The Co-integration Test:

تشير نتائج الجدول رقم (6) والخاصة بنتائج اختبار التكامل المشترك بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية إلى رفض فرضية العدم والمتعلقة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل والخاص بوجود متجه تكامل مشترك واحد سواء كان، وهو الأمر الذي يعني أن المتغيرات محل الدراسة تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار التكامل المشترك بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية في مصر

Hypothesized	0.05	0.05	Trace	Max-Eigen	
No. of CE(s)	Trace Critical Value	Max Critical Value	Statistic	Statistic	Eigenvalue
None	20.147	16345	27.222	16.878	0.4152
At most 1	.9,2145	9.2145	4.565	4.565	0.1124

Source : Calculated by E-Views 6

نموذج تصحيح الخطأ Vector Auto-Regressive Model:

بعد التأكد من أن هناك متجه تكامل مشترك بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1980- 2013)، لذا فلا بد من تمثيل البيانات بنموذج تصحيح الخطأ، وهو ما يوضحه الجدول رقم (7)؛ إذ أن النتائج تشير إلى قيمة المعلمة المقدرة لحد التصحيح في معادلة الاستقرار الأمني معنوية وسالبة بلغت -0.0713، وهو ما يبين أن حد تصحيح الخطأ يفسر التغيرات التي تحدث في التنمية الاقتصادية؛ ومن ثم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من الاستقرار الأمني إلى التنمية الاقتصادية، كما أن تصحيح الخطأ في التنمية الاقتصادية كانت معنوية وموجبة بلغت 0.1242 وهذا يشير إلى أن كلتا معلمتي تصحيح الخطأ معنويتين، الأمر الذي يبين وجود علاقة سببية ذات اتجاهين (أي علاقة تبادلية) بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم (7)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM

Vector Error Correction Estimates		
Error Correction:	D(Te)	D(Yi)
Error Correction:	-0.0713	0.1242
	(0.04057)	(0.05462)
	[-1.71044]	[2.23880]

Source : Calculated by E-Views 6

(ثالثًا: اختبار السببية لجرانجر Grangar Causality Test)

تشير نتائج تقدير العلاقة السببية في الأجل القصير – والذي يوضحه جدول رقم (8) – إلى أن إحصائية F بلغت (4.312) باحتمالي تعادل 0.04، وهو ما يجعلنا نقبل فرضية أن التغير في الاستقرار الأمني يسبب – وفقًا لمفهوم سببية جرانجر – التغيرات التي تطرأ في التنمية الاقتصادية.

أما يتعلق بالاتجاه الثاني للعلاقة التبادلية بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية؛ فإنها تنصرف إلى أن التغير الذي يحدث في التنمية الاقتصادية يسبب تغيرات في الاستقرار الأمني، فإن نتيجة اختبار هذه الفرضية (علاقة سببية

تتجه من التنمية الاقتصادية إلى الاستقرار الأمني) فتشير نتائج الجدول رقم (8) إلى أن التغير في التنمية الاقتصادية يسبب تغيرات في الاستقرار الأمني، حيث أن إحصائية F بلغت 5.218 باحتمالية 0.02، وهو ما يجعلنا نقبل أن التغير في التنمية الاقتصادية يسبب التغير في الاستقرار الأمني.

وفي ضوء ذلك يؤكد النموذج على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين – تبادلية – بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين

الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1980– 2013)

Pairwise Granger Causality Tests		
Lags: 1		
Probability	F-Statistic	Null Hypothesis:
0.04328	4.312	(Te) does not Granger Cause (Yi)
0.02759	5.128	(Yi) does not Granger Cause (Te)

. **5.نتائج الدراسة**:

اعتمدت الدراسة في اختبار العلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية على نموذج VAR، وذلك من خلال أسلوبين قياسين مختلفين هما:

أ- اختبار جرانجر للسببية.

ب- اختبار سكون المتغيرات Unit Root، اختبار التكامل المشترك Co-integration، اختبار سببية Granger باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM. وقد توصل البحث إلى:

- أظهرت نتائج اختبار الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى، إلا أنها مستقرة في الفروق الأولى.
- أكدت نتائج اختبارات نموذج تصحيح الخطأ على أن حد تصحيح الخطأ ذات إشارة سالبة ومعنوية، حيث بلغ الانحراف الفعلي للاستقرار الأمني عن التوازن يصحح كل سنة بحوالي 0.0713%.
- توجد علاقة سببية ذات اتجاهين – علاقة تبادلية – بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.

6. التوصيات:

في ضوء العرض السابق تتضح العلاقة الوطيدة والمباشرة بين الاستقرار الأمني والتنمية إذ أنها علاقة تبادلية فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، إلا أنه في ظل النظريات التي تناولتها بالدراسة والتحليل في هذا البحث، فعلى الرغم من أن هذه النظريات لا تصلح للتطبيق بالدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، إلا أنها ساهمت إلى حد بعيد في إلقاء الضوء على عملية التنمية والمشاكل التي تصاحبها وكيفية علاجها، لذا فإن عرضها يمكن الاستفادة من بعض الآراء التي جاءت بهذه النظريات، دون الالتزام بتطبيق نظرية واحدة بالكامل.

كما أن المشاكل الواقعية التي تعاني منها الدول النامية لا يمكن حلها مجرد الالتجاء إلى نظرية أو أخرى، ما لم تكن هناك دراسة مستفيضة للواقع العملي، وللأهداف المباشرة وغير المباشرة التي تريد كل دولة وتصبو إلى تحقيقها.

ومن ثم ضرورة أن يهتم المسئولون عن الاستقرار الأمني والتنمية في مصر بتهيئة الإطار المناسب للتنمية، وهو ما يعني إزالة العوائق التي تعوق عملية التنمية وتشكل عقبة كئود أما تنفيذ سياساتها، وإنشاء البنية الأساسية وتغيير البنيان الاقتصادي للدولة.

وخلاصة القول أن القرار النهائي فيما يتعلق بالاستقرار الأمني واستراتيجية التنمية هو قرار سياسي، وليس ذلك التضحية بالنظريات والأسس والقواعد الاقتصادية، ولكن يحمل في طياته أن يضع الاقتصاديون عدة بدائل تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاستقرار الأمني، ويتمثل دور القيادة السياسية في اختيار البدائل الملائمة للظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

إلا أننا في ضوء نتائج البحث يمكن عرض التوصيات التالية:

- إعادة النظر في سياسات الاستقرار الأمني، حيث بينت الدراسة أن الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة، وبالتالي السعي نحو تحقيق الاستقرار الأمني بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.
- تفعيل دور الوزارات المعنية بحيث تكون قادرة على ضبط التوسع النقدي في الإنفاق على الأمن كأن لا يسمح لهذا الإنفاق بأن ينمو إلا بمعدل يتناسب مع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

7. مجالات لبحوث مستقبلية مقترحة:

إن هناك مجالات لدراسات مستقبلية مقترحة، ومن بين هذه المجالات البحثية ما يلي:

1- الاستقرار الأمني وأثره على محددات السياحة في مصر.

2- الاستقرار الأمني ودوره في تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

3- الاستقرار الأمني ودوره في تشجيع الصادرات المصرية.

9. قائمة المراجع

1.9. المراجع باللغة العربية:

- شرح الباري.
- عثمان نقار – منذر العواد (2012)، "استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** – المجلد – 28 العدد الثاني.
- القرآن الكريم.
- كتاب الزهد.
- لسان العرب.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2013)، تقرير عن الوضع الأمني في مصر.
- المعجم الغني.
- وزارة الداخلية، التقارير العامة.

2.9. مراجع باللغة الإنجليزية:

- Abadie, Alberto & Javier Gardeazabal (2003) Terrorism and the world economy. European Economic Review 52.(1)
- Abrahamsen R, Williams MC. (2011), Security beyond the State: Private Security in International Politics. Cambridge Univers, Cambridge.
- Artadi, Elsa V. & Xavier Sala-i-Martin (2003), "The economic tragedy of the XXth century: growth in Africa", NBER Working Paper Series, National Bureau of Economic Research,Cambridge, MA.
- Barro, Robert J. (1991), "Economic Growth in a Cross-Section of Countries," Quarterly Journal of Economics, NO. 104.

- Barro, Robert J. (1997), "Determinants of Economic Growth: a Cross Country Empirical Study" Massachusetts institute of technology press. Barry Buzan, (1992), People, State and Fear: An Agenda for International Security in the Post-Cold War Era''. (New York: Harvester Wheatsheaf, idem: "Third World Regional Security in Structural and. Historical Perspective", in Brian Job (ed.):The Insecurity Dilemma: National Security of Third World States". (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1992).
- Blomberg, S. Brock, Gregory D. Hess, and Athanasios Orphanides،(2004) "The Maeroeconomic Consequences] of Terrorism," Journal of Monetar Economics, 51.(5) .
- Central Bank of Egypt, Annual Report, Various Issues
- Chen, Andrew H. and Thomas F. Siems (2004), "The Effects of Terrorism on Global Capital Markets," European; Journal of Political Economy, 20(2), 249-66.
- Collier, Paul, V. L. Elliott, Havard Hegje, Anke Hoeffler, Marta Reynal-Querol,. and Nicholas Sambanis (2003)', Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy (Washington, DC: World Bank and Oxford University Press).
- Diamond, L. (2003)." Universal Democracy?" Policy Review. Retrieved from http://www.policyreview.org
- Dick K. Nanto, (2011), Economics and National Security: Issues and Implications for U.S. Policy, Congressional Research Service
- Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The [likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,N49:
- Drakos, Konstantinos and Ali M. Kutan (2003), "Regional Effects of Terrorism on Tourism in Three Mediterranean Countries." Journal of Conflict Resolution, 47.(5)

- Eckstein, Zvi and Daniel Tsiddon (2004), "Macroeconomic Consequences of Terror: Theory and the Case of Israel," Journal of Monetary Economics, 51(5).
- Eldor, Rafi and Rafi Melnick (2004), "Financial Markets and Terrorism," European Journal of 33 Political Economy, 20.(2)
- Enders, Walter and Todd Sandler (1993), "The Effectiveness of Anti-Terrorism Policies: A Vector-Autoregression-Intervention Analysis," American Political Science Review, 87.(4).
- Gaibiilloev, Khusrav and Sandler, Todd, (2010), "The Adverse Effect of 'Transnational and Domestic Terrorism on Growth in Africa", Published Articles & Papers. Paper 152 the Center for Risk and Economic Analysis of Terrorism Events (CREATE) at the University of Southern California, http://research.create.usc.edu/published_papers/152
- Gupta, Sanjeev, Benedict Clements, Rina Bhattacharya, and Shamit Chakravarti (2004). "Fiscal Consequences of Armed Conflict and Terrorism in Low- and Middle-Income Countries,''European Journal of Political Economy, 20(2).
- Iqbal, F and Anton Dobronogov (2005)"Economic Growth in Egypt: .Constraints and Determinants "World Bank MENA,W.P,No.42.
- J. Joseph Hewitt, ..etal (2010),: Peaceand Conflict 2010: Executive Summery' , Clloge Park Center for International Development and , Conflict Management .University of Maryland.
- Kala Krishna and Cesar A. Perez, (2005), unbalanced Growth , The Canadian Journal of Economics / Revue canadienne d'Economique، Vol. 38, No. 3 (Aug., 2005).

- Khusrav Gaibulloev ,'and Todd Sandler , (2010); The Adverse Effect of Transnational and Domestic Terrorism on Growth in Africa, the Center for Risk and Economic Analysis of Terrorism Events (CREATE) at the University of Southern California.

- Lucas, Robert E., Jr.(1988)"On the Mechanics of Economic Development ", Journal of Monetary Economics, 22(July): 3-4217. Marshall, Monty G. & Keith Jaggers, (2009). Polity IV Dataset Version 2007 and Dataset Users'Manual. Fairfax, VA: Center for Systemic Peace and the Center for Global Policy,George Mason University (http:// www. systemicpeace. org).

- Mickolus, Edward F.; Todd Sandler, Jean M. Murdock & Peter Flemming (2008) International Terrorism Attributes of Terrorism Events (ITERATE), 1968-2007. DunnLoring, VA: Vinyard Software.

- Murdoch, James C. & Todd Sandler (2004), Civil wars and economic growth: Spatial spillovers. American Journal of Political Science 48(1).

- Nitsch, Volker and Dieter Schumacher (2004), ''Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation," European Journal of Political Economy, 20. (2)

- Oxford Dictionary on line : http//oxforddictionaries.com/m_en_gb0747830# m en_gb0747830 Paul Rosenstisin Roder,(1957), "Notes on the theory of the Big Push" , H. J.T, ISC, March.

- Philippe Martin, Thierry Mayer, and Mathias Thoenig (2008), "Civil Wars and International Trade". Journal of the European Economic Association , Vol. 6, No.2.

- Raju Thomas (2003), what is the third Security" , Annual Review of Political Science , Vol. 6 , No.l, Jan.

- Ragnar Nurkse,(1961) Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Himalaya Publishing House
- Ray, Debraj (2009). Development Economics. Oxford University Press. .
- Richard Ned Lebow (1994), "the Long Peace : the End of the cold war and Failure of Realism ,International Organization .. Vol. 48 , No.2، Spring.
- S. K. Misra and V. K. Puri (2010), Economic of Development and Planning : Theory and Practice 12 edition , Himalaya Publishing House
- Tavares, Jose (2004), "The Open Society Assesses its Enemies: Shocks, Disasters and Terrorist Attacks," Journal of Monetary Economics, 51.(5)
- Thomas C. Scheeling(l992), "Th.e Global Dimension", in: Graham Allison and Gregory Treverton (eds.), "Rethinking America's Security ". (New York: W. W..Norton and Company.
- World Development Report (2011), Conflict Security and Development, Washington . D.c, The International Bank for reconstruction and development, the world Bank.